Distribution: Restricted EB 2004/84/R 13 10 March 2004
Original: English البند 5(ب) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والثمانون

روما، 21–22 أبريل/نيسان 2004

جمهورية إكوادور

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة المشروع iv

استعراض حافظة الصندوق v

موجز تنفيذي vi

أولا – المقدمة 1

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي 1

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر 1

باء – القطاع الزراعي 3

جيم – الفقر الريفي وتمايز الجنسين ونساء الريف 3

دال – قيود وفرص الحد من الفقر الريفي 5

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي 6

ثالثا – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في القطر 7

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق 9

ألف – الطابع الاستراتيجي للصندوق والاتجاهات المقترحة 9

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع 10

جيم – إمكانات الشمول والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص 11

دال – الفرص المتاحة للتواصل مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى 13

هاء – مجالات حوار السياسات 14

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة 15

زاء – الإطار الإقراضي المؤقت وبرنامج العمل المتصل 16

APPENDIXES

الذيول

الصفحة

1	I.	**COUNTRY DATA**
		الأول – البيانات القطرية
2	II.	**LOGICAL FRAMEWORK**
		الثاني – الإطار المنطقي
3	III.	**STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS**
		الثالث – تحليل أوجه القوة والضعف والفرص والمخاطر
6	IV.	**IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME**
		الرابع – اتجاهات الصندوق المؤسسية المتعلقة بالبرنامج القطري المقترح
7	V.	**ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED**
		الخامس – أنشطة الأطراف الأخرى في مجال التنمية – الجارية والمقررة
10	VI.	**PARTICIPATORY CONSULTATIONS**
		السادس – المشاورات التشاركية

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة **جمهورية إكوادور**

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض حافظة الصندوق

اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	إقرار المجلس التنفيذي	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رمز القرض/المنحة	عملية التعيين	المبلغ المعتمد للقرض/المنحة	الصرف (كنسبة مئوية من المبلغ المعتمد)
مشروع تنمية المصايد	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	متوسطة	24 /10/ 78	1 /2/ 80	1 /12/ 83	L-I-006-ECU	دولار أمريكي	5 800 000	%5
مشروع التنمية الريفية المتكاملة في سور دي لوخا	الصندوق	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	متوسطة	13 /12/ 83	11 /10/ 85	31 /12/ 91	L-I-135-EC	وحدة حقوق سحب خاصة	5 150 000	%58
مشروع التنمية الريفية في الحوض الأعلى لنهر كانيار	الصندوق	مؤسسة الأنديز للتنمية	متوسطة	12 /12/ 90	6 /5/ 92	30 /6/ 01	L-I-275-EC	وحدة حقوق سحب خاصة	4 850 000	%100
مشروع التنمية الريفية في ساراغورو	الصندوق	مؤسسة الأنديز للتنمية	متوسطة	3 /12/ 92	24 /5/ 94	30 /6/ 02	L-I-321-EC	وحدة حقوق سحب خاصة	8 150 000	%100
مشروع النهوض بأحوال السكان الأصليين والأفرو-إكوادوريين	البنك الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير	البنك الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير	متوسطة	4 /12/ 97	2 /11/ 98	30 /6/ 04	L-I-464-EC	وحدة حقوق سحب خاصة	10 850 000	%84

موجز تنفيذي

1 – هذه هي أول وثيقة للفرص الاستراتيجية القطرية تصدر عن إكوادور منذ بدء العمل في إعداد هذه الوثائق في عام 1995 كجزء من تطوير أسلوب العمل في دورة المشروعات. وقد بدأ إعداد هذه الوثيقة في فبراير/شباط 2003 فور تولي الرئيس لوتشيو غوتيريز منصبه في 15 يناير/كانون الثاني 2003. وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع الحكومة والمجتمع المدني[1] عرضت النتائج الأولية على حلقة العمل التي عقدت في مايو/أيار 2003 وحضرها عدد من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية.

2 – تشترك إكوادور في الحدود مع بيرو وكولومبيا على ساحل المحيط الهادي في قارة أمريكا الجنوبية، وتبلغ مساحتها 369 256 كيلومترا مربعا وتضم جزر غالاباغوس الواقعة في المحيط الهادي. ويبلغ مجموع عدد سكان إكوادور 000 157 12 نسمة منهم 000 725 4 نسمة (39%) يعيشون في المناطق الريفية. وتتعدد الأعراق والثقافات في البلاد، حيث تضم فئات عديدة من السكان الأصليين الذين يشكلون 15–25 في المائة من مجموع السكان. وتقيم هذه المجموعات أساسا في إقليم مرتفعات سييرا وإقليم الأمازون. ويضم سكان إكوادور أيضا نسبة 5 في المائة من السكان الأفرو – إكوادوريين الذين يعيشون أساسا في المقاطعات الشمالية وفي مدينتي كويتو وغواياكيل.

3 – تصنف إكوادور كبلد منخفض الدخل حيث بلغ نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي 080 1 دولارا أمريكيا حسب بيانات عام 2001. وقد اتخذت الحكومة الجديدة (في عهد الرئيس غوتيريز) تدابير جريئة لعلاج العجز المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية طموحة وحسم المشكلات المعلقة مع المصارف المغلقة وتحديث الشركات التي تمتلكها الدولة. وفي مارس/آذار 2003 وافق صندوق النقد الدولي على ترتيبات احتياطية يخصص بمقتضاها مبلغ 205 ملايين دولار أمريكي لمدة 13 شهرا لدعم البرنامج الاقتصادي والمالي حتى مارس/ آذار 2004.

4 – تقوم الحكومة الجديدة بوضع نهج جديد تجاه التنمية الريفية يقوم على أساس الحاجة إلى فهم عمليات التنمية الريفية واستراتيجياتها في مناطق محددة متعددة القطاعات بما يدعم الصلات القائمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وتعتبر تنمية المناطق الريفية عملية متعددة الأبعاد تشمل بناء القدرات المحلية وتقديم الخدمات (مثل نقل التكنولوجيا وتوفير المعلومات والتدريب والخدمات المالية) بجانب اتخاذ التدابير الأخرى التي تستهدف تكوين رأس المال الاجتماعي والاقتصادي وتنمية الموارد الطبيعية.

5 – تبين قياسات الفقر الحديثة التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد التقارير السنوية عن التنمية البشرية أن معدل الفقر ارتفع في الفترة بين 1995 و1999 بنسبة 27.5 في المائة في الإقليم الساحلي (كوستا) وبنسبة 16.1 في المائة في إقليم المرتفعات (سييرا) وبنسبة 6.8 في المائة في إقليم الأمازون. ويعتبر معدل الفقر بين العديد من السكان الأصليين الذين يعيش أغلبهم في إقليمي سييرا والأمازون أعلى كثيرا من المعدل بين السكان غير الأصليين. وتعتبر النساء فئة ضعيفة بشكل خاص حيث ينخفض معدل انتهاء المرحلة التعليمية الابتدائية ويرتفع بينهن معدل الأمية وتقل أمامهن فرص العمل وكسب الدخل ويبلغ معدل أجورهن ثلث المعدل المتاح للرجال.

[1] أنظر الذيل السادس لمزيد من التفاصيل عن المشاورات التشاركية.

6 – يرتبط الفقر الريفي بنقص التعليم وتفتت حيازة الأراضي وانخفاض معدل الاندماج في الأسواق. ويواجه سكان الريف الأصليون والسكان الأفرو – إكوادوريون قيودا في امتلاك الأصول الإنتاجية، وتتراوح هذه القيود بين القيود الخفيفة والقيود بالغة الشدة. وعلى وجه الخصوص يؤدي الافتقار إلى الحيازة المأمونة لموارد الأراضي والمياه إلى الحد من الفرص الاستثمارية وخلق الظروف التي تسبب القلاقل الاجتماعية. ويختلف الوضع من إقليم لآخر ومن مجموعة إجتماعية لأخرى. ففي إقليم الأمازون يناضل السكان الأصليون من أجل الحصول على صكوك حيازة واضحة للأراضي المجتمعية التي تتعرض لضغوط متزايدة من جانب شركات استكشاف وإنتاج النفط. وفي منطقة المرتفعات تواجه مجتمعات الفلاحين نقصا في الأراضي المتاحة وزيادة في تدهور حالتها بسبب تكثيف الزراعة فيها وعدم تنظيم عملية التوسع في الزحف على الأجزاء العليا من أحواض المياه (*باراموس*)، كما أن اعتبارات الجنسين تمثل عاملا مهما في الاستراتيجيات المعيشية الأسرية، حيث ينضم عدد متزايد من النساء للقوة العاملة في فترات الانحسار الاقتصادي، ولكنهن يحصلن على أجور منخفضة ويتعرضن للأعمال الخطيرة في القطاع غير الرسمي. وبالمثل يجري سحب الأطفال من المدارس أثناء هذه الفترات من أجل الإسهام في دخل الأسرة أو تجنبا لدفع نفقات التعليم.

7 – بالرغم من أن القيود الحالية قيود معقدة ويصعب التغلب عليها في الأجل القصير إلا أن إكوادور ومجتمع الجهات المانحة أمامهما الفرصة للحد من الفقر. ذلك أن مشاركة السكان الأصليين وغيرهم من المجموعات الاجتماعية في الإدارة الحكومية، إلى جانب أوجه القوة التي تتمتع بها المجتمعات المختلفة من السكان الأصليين، تفتح الطريق أمام إتباع سياسات إنمائية مواتية للفقراء. وتوجد إمكانيات ضخمة في الاستفادة من أصول الفقراء الإنتاجية وتحسينها، بما في ذلك الأصول الاجتماعية والطبيعية والمالية. كما أن التوسع في تقديم الخدمات، مثل المساعدة التقنية والخدمات المالية، يمكن أن يحقق تأثيرا إيجابيا كبيرا.

8 – تم الإعلان عن طائفة واسعة من السياسات للحد من الفقر بعد تولي الرئيس غوتيريز مهام منصبه. وترد هذه السياسات في برنامج التنمية الاقتصادية والبشرية الذي يشمل تقديم الائتمانات للقطاع الإنتاجي مع التركيز على المشروعات متوسطة النطاق وعلى الزراعة وتحديث الخدمات العامة، وتشجيع التصدير، وتقديم الدعم الموجه، وتوفير الحوافز للاستثمار الأجنبي. ويهدف البرنامج إلى الحد من الفقر وزيادة الإنفاق المخصص للخدمات الصحية والتعليمية من أجل علاج مشكلة الأمية وسوء التغذية.

9 – استخلصت دروس مهمة تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وتقديم خدمات المساعدة التقنية. وقد أثبتت التجربة أن استخدام منهجيات تقديم الخدمات إلى المزارعين من خلال المزارعين أنفسهم حقق نجاحا باهرا. وفيما يتعلق بتوفير الحوافز فيما يتعلق بالتعاقد على تقديم المساعدات التقنية تبين أنه ينبغي ألا تقتصر هذه الحوافز على الأنشطة الحقلية وأن مقدمي الخدمات يفضلون البقاء في المنطقة عندما يدخلون في أنشطة إنتاجية مشتركة مع من تعاقدوا معهم لتقديم الخدمات.

10 – وفيما يتعلق بفرص التدخل حددت شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي عددا من المجالات المناسبة لتدخلات الصندوق في الإقليم، وتشمل هذه المجالات: (i) دعم المجتمعات العرقية الأصلية والأقليات العرقية؛ (ii) القضاء على عدم المساواة بين الرجال والنساء في المناطق الريفية؛ (iii) حماية رأس المال الاجتماعي وتدعيمه؛ (iv) تطوير

التكنولوجيا المناسبة لصغار المزارعين وأصحاب المشروعات الصغيرة؛ (v) تقديم الخدمات المالية الريفية الابتكارية؛ (vi) تنمية المشروعات الفردية الصغرى وتوسيع أسواق العمل الريفية؛ (vii) تأمين الحصول على الأراضي وحقوق الملكية.

11 – يوجد ابتكاران رئيسيان يتعين الأخذ بهما في الإطار الإستراتيجي القطري الجديد. النهج الإبتكاري الأول يشمل تنفيذ مفهوم التنمية في منطقة "الكوريدور"[2] التي تربط بين المناطق الريفية والمدن الصغيرة المتوسطة ومن ثم يدعم توفير فرص العمل وتنويع الأنشطة المولدة للدخل خارج مجال الزراعة. والابتكار الثاني هو اختبار تنفيذ مشروعات التنمية التي تطبق إجراءات مختلفة من خلال الاتفاق مع السلطات الحكومية على استخدام أموال الجهات الثنائية كأموال محلية نظيرة وابتكار آلية يكون فيها للجهة المانحة الثنائية والحكومة صوت متساو بشأن طريقة استخدام الأموال وصرفها. وقد نوقشت هذه الآلية في البداية مع الحكومة وممثلي صندوق التنمية المشترك بين إكوادور وكندا. وليس من المتوقع وجود صعوبات كبرى ولكن سيكون من الضروري استعراض التشريعات المناسبة والاتفاق على هياكل التنفيذ الجديدة عند الحاجة.

12 – سوف تتعرض التدخلات الجديدة المقترحة للبعدين الثقافيين حسب فهم مجتمع الجهات المانحة الدولية لهما. البعد **الأول** يشمل القيم والمعتقدات والمعارف والمهارات والممارسات المشتركة بين أعضاء المجموعة الاجتماعية، والبعد **الثاني** هو التغييرات الخلاقة والمعرفة التقليدية والموارد الثقافية التي تشكل جزءا من حياة الأفراد والمجتمعات التي تشكل أساس المشاركة الاجتماعية وتنمية المشروعات. وبناء على ذلك فإن الأنشطة التي سيقدم إليها الدعم تشمل الصناعات الحرفية وتصميماتها، والتاريخ المكتوب والمنقول شفاهة والأدب والموسيقى والدراما والرقص والفن المرئي والمهرجانات والمعرفة المتأصلة بالخصائص البيولوجية للنباتات واستخداماتها الطبية والأشكال المعمارية والمواقع التاريخية والتكنولوجيا التقليدية.

13 – خلال الفترة التي تشملها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية سوف يتركز حوار السياسات حول تطبيق حكومة إكوادور لنهج التنمية في مناطق محددة[3] وينبغي أن يشكل هذا النهج حجر الزاوية في حوار السياسات الجديد من خلال العمل مع الحكومة في تحليل جملة جوانب منها: (i) ما هو المطلوب لبناء إمكانات منظمات المجتمع المدني وأجهزة الحكم المحلي؛ (ii) ما هي أشكال الإنتاج القائمة في الأراضي المقترح تنفيذ التدخلات فيها، بما في ذلك تحليل سلسلة القيمة؛ (iii) ما هي أنماط التفرقة التمييزية الثقافية التي تعرقل جهود التنمية؛ (iv) كيف يمكن انعاش التراث الثقافي للسكان الأصليين وتطويره بغرض زيادة توليد الدخل للمجتمعات المحلية. ومن المفهوم منذ البداية أن دفع عجلة التنمية في مناطق محددة يعني دعم الاستراتيجيات الأسرية والمجتمعية القائمة على أساس الأوضاع الاقتصادية السائدة. ويمكن لتجربة الصندوق في هذا المجال أن تسهم كثيرا في تطوير هذا النهج من خلال اقتسام المعرفة المكتسبة في تطوير

[2] الكوريدور منطقة جغرافية تمتد على خط مستمر يتضمن مجموعة مختلفة من المناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بالأنشطة التجارية. وهذه المنطقة الجغرافية الإقليمية تتسم بالنشاط الاقتصادي الحيوي الذي ينبع غالبا من تاريخ استمر لمئات السنين من التبادلات الاقتصادية والثقافية على طول الطرق التجارية التقليدية لمجتمعات الأنديز.

[3] نهج التنمية في مناطق محددة هو عملية تتناول في وقت متزامن عملية التحول الإنتاجي والتغيير المؤسسي في منطقة ريفية محددة بهدف نهائي هو الحد من الفقر.

أسواق الخدمات المحلية وتعميق سلسلة قيمة الإنتاج وتمويل المبادرات المحلية والأعمال الصغيرة ودعم العملية الديمقراطية على المستوى المحلي وعلى مستوى المناطق المحددة.

14 – عقدت مناقشات مع السلطات المعنية في وزارة الزراعة والمسؤولين الحكوميين الآخرين بشأن عدد من مقترحات تدخلات المشروع في إطار التنمية المقترحة في منطقة محددة. وقد *اقترح دمج نهج التنمية في مناطق محددة* في فكرة التنمية في منطقة الكوريدور. وهذا ليس من شأنه فقط تحقيق التنمية في منطقة بعينها وإنما ليبرز أيضا الحاجة إلى تعزيز الصلات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في إطار عملية لا تنقطع وتوفر الفرص من أجل ربط المناطق الريفية وسكانها بالمدن الصغيرة والمتوسطة ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل خارج المجال الزراعي واغتنام البدائل الأخرى المولدة للدخل. وقد نوقشت ثلاثة تدخلات ممكنة.

15 – الخيار **الأول** هو التنمية في منطقة الكوريدور الواصلة بين بويو وبورتوفيجو في وسط إكوادور والتي تمتد من الشرق إلى الغرب عبر مقاطعات باستازا وتنغوراهوا وكوتوباكسي ولوس ريوس ومانابي. وتضم منطقة الكوريدور هذه أقاليم الأمازون *وسييرا وكوستا* كما تقع فيها مدينة بويو الرئيسية في إقليم الأمازون. والهدف من هذا الخيار هو تدعيم التنمية في مناطق محددة وتعزيز امكانات السلطات المحلية وزيادة الدخل وتحسين الأحوال المعيشية والإسهام في تخفيف وطأة الفقر.

16 – الخيار **الثاني** هو التنمية في منطقة كوريدور ايبارا سان لورينزو في شمال إكوادور. وسوف يشمل ذلك أجزاء من مقاطعتي كارشي وامبابورا في إقليم *سييرا* ومقاطعة أزميرالدا في إقليم *كوستا*.

17 – الخيار **الثالث** هو تنفيذ مشروع للتنمية في منطقة تمتد بحذاء طريق لوجا – زومبا الرئيسي الذي يجري تحسينه في إطار برنامج شبكة الطرق الذي تموله مؤسسة الإنديز للتنمية والذي يتوافق مع شبكة المحور الرابع التي تنفذها الحكومة. وسيشمل المشروع الجزء الجنوبي من مقاطعة زامورا والمناطق الخاضعة لها في الجزء الأوسط الجنوبي من مقاطعة لوجا.

18 – مع الأخذ في الاعتبار نهج الحكومة في مجال التنمية *في مناطق محددة* فسوف تكون عمليات الصندوق في القطر عمليات برنامجية، كما أن حافظة قروض الصندوق للفترة 2004–2009 والتي تقدر قيمتها بنحو 30 مليون دولار أمريكي ستدعم تنفيذ الخيارات الثلاثة الواردة في هذه الوثيقة. وعندئذ سوف يتسنى البدء في تصميم الخيار الأول على امتداد الجزء الوسط من طريق الكوريدور ثم الانتقال إلى تنفيذ المشروعين الآخرين. وسوف تقترن صياغة الخيار الأول، بوضع نقاط "إنطلاق" ينتقل منها إلى وضع تحديد تفصيلي للخيارين الثاني والثالث، ويمكن أن تتضمن نقاط الإنطلاق هذه مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتدعيم التنمية المحلية وتنفيذ نهج ابرام المجتمعات المحلية لعقود التوريد واتخاذ الترتيبات الفعالة للتنفيذ وهلم جرا. كما سيتضمن البرنامج الإقراضي الجديد مشاركة المؤسسات فيه تدريجيا.

جمهورية إكوادور

وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 - هذه هي أول وثيقة للفرص الاستراتيجية القطرية في إكوادور منذ استهلال عملية إعداد هذه الوثائق في عام 1995 كجزء من عملية تطوير أسلوب العمل في دورة المشروعات.

2 - بدأ إعداد الوثيقة في فبراير/شباط 2003 بعد فترة وجيزة من تولي الرئيس لوتشيو غوتيريز مهام منصبة (في 15 يناير/كانون الثاني 2003). وتم عقد اجتماعات مع السلطات الجديدة، بما في ذلك وزراء الاقتصاد والمالية والزراعة والشؤون الاجتماعية ومجلس جنسيات وشعوب إكوادور والأمانة العامة للتخطيط والسياسات. كما عقدت اجتماعات مع ممثلي الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة الأنديز للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالات الإنمائية التابعة لحكومات كندا وألمانيا وأسبانيا وسويسرا وهولندا. وتم التشاور أيضا مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بالإضافة إلى عدد من وحدات تنفيذ المشروعات القائمة[1]. وعقدت في مايو/أيار 2003 حلقة عمل لعرض النتائج الأولية ومناقشة التوجهات السياساتية للحكومة الجديدة واشترك فيها عدد من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف غير الحكومية.

3 - نظرا لأن إكوادور غير مشمولة بمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فإنها لم تقم بإعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، ولا يزال العمل جاريا في وضع استراتيجيات متماسكة للحد من الفقر. وانتهى البنك الدولي للإنشاء والتعمير من إعداد استراتيجية المساعدة القطرية الجديدة لإكوادور بمشاركة من المجتمع المدني. وتهدف استراتيجية المساعدة القطرية إلى: (i) توحيد الإطار الاقتصادي الكلي ووضع أسس النمو؛ (ii) توسيع امكانات الوصول إلى الموارد وضمان الاستدامة الاجتماعية للإصلاحات؛ (iii) تعزيز ممارسة السلطات الصالحة لضمان المساءلة والفعالية والوصول إلى الخدمات العامة. وقامت وكالات الأمم المتحدة في إكوادور بإعداد تقدير قطري موحد في عام 2002 وهي في سبيلها إلى الانتهاء من وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية من أجل إكوادور.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر[2]

4 - **القطر**.تشترك إكوادور في الحدود مع بيرو وكولومبيا على ساحل المحيط الهادي في قارة أمريكا الجنوبية، وتبلغ مساحتها 369 256 كيلومترا مربعا وتشمل جزر غالاباغوس الواقعة في المحيط الهادي. وتنقسم أراضي إكوادور

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل السادس الخاص بالمشاورات التشاركية.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

الرئيسية إلى ثلاث مناطق جغرافية مختلفة هي: الإقليم الساحلي أو *كوستا* والمرتفعات أو *سييرا* وإقليم الأمازون الذي يمثل غابة ممطرة. كما تنقسم إداريا إلى 22 مقاطعة و219 قضاء و149 1 ابراشية.

5 - يبلغ مجموع عدد سكان إكوادور 00 157 12 نسمة منهم 000 725 4 (39%) ريفيون، وهذه النسبة تقل بنسبة 7% عما كانت عليه في التسعينات من القرن الماضي.

6 - إكوادور بلد متعدد الأعراق والثقافات ويضم العديد من مجموعات السكان الأصليين التي تشكل 15-25% من السكان وتقيم أساسا في إقليمي *سييرا* والأمازون. ويعتمد تعريف الانتماء للسكان الأصليين على التعريف الذاتي بالإضافة إلى استخدام لغة أصلية مثل الكونشوا أو الشوار في تقدير عدد السكان الأصليين. وبرغم ذلك، فإن هذا القياس ليس دقيقا، ذلك أن إكوادور تضم عددا كبيرا من ذوي الأصول الأفريقية الذين يقدر عددهم بنحو 5% من مجموع السكان ويعيشون أساسا في المقاطعات الشمالية ومدينتى كويتو وغواياكيل.

7 - **تحويلات العاملين في الخارج.** شهد العقد الماضي زيادة كبيرة في معدل الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وتشير التقديرات إلى أن 000 500 فرد هاجروا للخارج في الفترة من 1996 إلى 2001. كما تبين الأرقام الحديثة أن المهاجرين يسهمون بتحويلاتهم في الاقتصاد القومي بأكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي.

8 - **الاقتصاد.** تصنف إكوادور كبلد منخفض الدخل حيث أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بلغ 080 1 دولارا في عام 2001. وقد واجهت البلاد مشكلات اقتصادية حادة في عام 1999 تمثلت في معدل التضخم السريع وضخامة الدين العام والأزمة النقدية والمصرفية. وبعد اتخاذ عدد من التدابير لتحقيق الاستقرار، مثل اعتماد الدولار الأمريكي كأداة تعامل قانونية في يناير/كانون الثاني 2000 انتعشت الآمال وعادت الثقة في النظام المصرفي وبدأت عجلة النشاط الاقتصادي تدور. غير أن معدل النمو الاقتصادي تباطأ مرة أخرى في عام 2002 بسبب تقلب السياسات واهتزاز الثقة في الاقتصاد. وفلت زمام الانضباط المالي حيث ارتفعت فاتورة أجور القطاع العام بنسبة كبيرة. وفي سبتمبر/أيلول 2002 وافق الكونغرس الإكوادوري على قانون "المسؤولية والشفافية المالية" الذي وضع قواعد مالية متوسطة الأجل. واتخذت حكومة الرئيس غوتيريز الجديدة تدابير جسورة لتعزيز التوازن المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية طموحة وحسمت المشكلات المعلقة مع المصارف المغلقة وعملت على تحديث قطاع أعمال الدولة.

9 - وفي مارس/آذار 2003 وافق صندوق النقد الدولي على ترتيب احتياطي من أجل إكوادور بمبلغ 205 ملايين دولار أمريكي لمدة 13 شهرا من أجل دعم البرنامج الاقتصادي والمالي في القطر حتى مارس/آذار 2004. والتزمت الحكومة في خطاب النوايا الآتي: (i) الحد من نمو الإنفاق بتجميد بند الأجور في الميزانية؛ (ii) إجراء إصلاحات في الجمارك والخدمات المدنية والضرائب؛ (iii) إعادة النظر في عمليات نظام التأمين الاجتماعي؛ (iv) تحسين المساءلة والشفافية في القطاع العام. وتشير توقعات البرنامج المتفق بشأنه مع صندوق النقد الدولي إلى حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% بالقيمة الحقيقية في عام 2003 وانخفاض معدل تضخم أسعار السلع الاستهلاكية إلى 6-7 في المائة. ومن المتوقع أن يبلغ معدل عجز الحساب الخارجي 5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في 2003.

باء – القطاع الزراعي

10 - أسهمت الزراعة بنسبة 10% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 بينما بلغت حصة النفط 19% والخدمات 17% والصناعات التحويلية 6 في المائة. وبلغت نسبة الصادرات الزراعية خلال السنوات الأخيرة نحو 40% من جميع الصادرات، غير أن الصادرات التقليدية، مثل الموز والبن والكاكاو انخفضت بسبب تقلب الأسعار في الأسواق الدولية وانخفاض معدل نمو الصادرات عموما.

11 - **الإطار المؤسسي.** الوكالة الرائدة في المجال الزراعي هي وزارة الزراعة التي تضم الوكالات والمشروعات المعنية بالإرشاد والتدريب في مجال الزراعة والبحوث والصحة الحيوانية والنباتية، وإصدار صكوك الحيازة، والري. وتضم وزارة الشؤون الاجتماعية وكيل وزارة للتنمية الريفية الذي نفذ الصندوق، تحت إشرافه، معظم مشروعاته في إكوادور. وتم إجراء تحليل لأوجه القوة والضعف والفرص والمخاطر، ويرد هذا التحليل في الذيل الثالث ويتضمن استعراضا لوزارة الزراعة.

12 - **سياسات القطاع الزراعي.** كانت السياسات الزراعية في العقد الماضي تساند بشكل عام المنتجات الحديثة الأقدر على المنافسة والمخصصة أساسا للتصدير ولم تهتم بما يتسم به هذا القطاع من تنوع حيث يشمل أيضا صغار المزارعين محدودي الإنتاجية والذين يتعذر حصولهم على موارد الأراضي ومياه الري والخدمات التكنولوجية والمالية.

13 - تجري حاليا إعادة تقييم سياسات التنمية الزراعية والريفية والإطار المؤسسي لهذا القطاع. وأسفرت حلقة العمل التي عقدتها البعثة المعنية بإعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية عن مؤشرات بشأن التوجهات المستقبلية. فقد أبرز المسؤولون في وزارة الزراعة الحاجة إلى تغيير أنماط التنمية الريفية وتنقيح الاستراتيجيات والسياسات على أساس تحقيق الرفاهية الاقتصادية والمشاركة الديمقراطية واحترام التنوع الثقافي والمساواة الاجتماعية. وسوف يسترشد النهج الجديد بضرورة فهم استراتيجيات وعمليات التنمية الريفية في ظل الظروف الإقليمية والمتعددة القطاعات وتدعيم الصلات القائمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. *وتعتبر التنمية في مناطق ريفية محددة مسألة متعددة الأبعاد، كما أن الهياكل الاجتماعية القائمة تعتمد على بناء القدرات المحلية وتوفير الخدمات بما في ذلك نقل التكنولوجيا وتوفير المعلومات والتدريب والخدمات المالية وغير ذلك من التدابير التي تستهدف بناء رأس المال الاجتماعي والطبيعي والاقتصادي.*

جيم – الفقر الريفي وتمايز الجنسين ونساء الريف

14 - تبين قياسات الفقر الأخيرة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار إعداد التقرير السنوي عن التنمية البشرية أن معدل الفقر ارتفع في الفترة بين 1995 و1999 بنسبة 27.5% في الإقليم الساحلي (*كوستا*) و16.1% في إقليم *سييرا* و6.8% في إقليم الأمازون. وتعتبر مقاطعات بوليفار وشيمبورازو، والأمازون، وأزميرالدا، وكوتوباكسي، ولوس ريوس، ومانابي أشد مقاطعات البلاد فقرا.

15 - يبين استعراض الفقر والأحوال الاجتماعية الذي تم إجراؤه في ضوء "مسح قياسات المستويات المعيشية" الذي تم إعداده في عام 1999 أن 77% من سكان الريف و90% من السكان الأصليين في المناطق الريفية يعانون من الفقر.

ويبين تحليل أجرى في عام 1999 أن ثلث سكان الريف في إكوادور يعانون من الفقر المدقع. وتبين الأرقام الأحدث أن ثلث سكان المناطق الحضرية و60% من سكان الريف في إكوادور كانوا يعتمدون في معيشتهم على أقل من دولارين في اليوم للفرد خلال عام 2000. وتبين قياسات الفقر الأخرى، مثل نهج "الاحتياجات الأساسية غير المشبعة" أن 25% فقط من سكان المناطق الريفية يحصلون على التأمين الصحي وأن 30% محرومون من خدمات الرعاية الصحية الأساسية، كما أن نحو ثلث الأسر الريفية محرومة من المياه الصالحة للشرب أو الكهرباء. وتعتبر النساء أكثر حرمانا بشكل خاص بسبب انخفاض معدل استكمال التعليم الابتدائي وارتفاع معدل الأمية بينهن وقلة فرص العمل المتاحة لهن وحصولهن على أجور تعادل ثلث ما يحصل عليه الرجال.

16 - يرتبط الفقر الريفي بنقص التعليم وتفتت حيازة الأراضي وانخفاض معدل الاندماج في الأسواق. ويواجه سكان الريف الأصليون والسكان الأفرو - إكوادوريون قيودا في امتلاك الأصول الإنتاجية، وتتراوح هذه القيود بين القيود الخفيفة والقيود بالغة الشدة. وعلى وجه الخصوص يؤدي الافتقار إلى الحيازة المأمونة لموارد الأراضي والمياه إلى الحد من الفرص الاستثمارية وخلق الظروف التي تسبب القلاقل الاجتماعية. ويختلف الوضع من إقليم لآخر ومن مجموعة اجتماعية لأخرى. ففي إقليم الأمازون يناضل السكان الأصليون من أجل الحصول على صكوك حيازة واضحة للأراضي المجتمعية التي تتعرض لضغوط متزايدة من جانب شركات استكشاف وإنتاج النفط. وفي منطقة المرتفعات تواجه مجتمعات الفلاحين نقصا في الأراضي المتاحة وزيادة في تدهور حالتها بسبب تكثيف الزراعة فيها وعدم تنظيم عملية التوسع في الزحف على الأجزاء العليا من أحواض المياه (*باراموس*)، وفي الإقليم الساحلي يتعرض السكان لزحف أصحاب الحيازات الكبيرة على أراضيهم فضلا عن تدهور غابات المنغروف بسبب استغلالها بشكل لا يحقق الاستدامة. كما أن اعتبارات الجنسين تمثل عاملا مهما في الاستراتيجيات المعيشية الأسرية، حيث ينضم عدد متزايد من النساء للقوة العاملة في فترات الانحسار الاقتصادي، ولكنهن يحصلن على أجور منخفضة ويتعرضن للأعمال الخطيرة في القطاع غير الرسمي. وبالمثل يجري سحب الأطفال من المدارس أثناء هذه الفترات من أجل الإسهام في دخل الأسرة أو تجنبا لدفع نفقات التعليم.

17 - **تأثير اعتبارات الجنسين في المناطق الريفية.** في عام 2000 أعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير استعراضا لاعتبارات الجنسين شمل فصلا خاصا لمدى تأثير هذه الاعتبارات ودور كل من الجنسين في القطاع الريفي. وكان قد تبين من دراسات سابقة أن الأسر التي تعولها النساء تشكل 10–20 في المائة من جميع الأسر في إقليم *سيبرا*. وتنتمي النساء اللاتي يتولين، بحكم الواقع، رعاية أسرهن بسبب هجرة الأزواج إلى أشد فئات السكان فقرا.

18 - يبين التقرير وجود ثلاث ظواهر تتعلق بالجنسين وتميز المناطق الريفية في إكوادور وهي: (i) ارتفاع معدل هجرة الذكور الموسمية في إقليمي *سيبرا وكوستا*؛ (ii) زيادة اعتماد الإنتاج الزراعي وتسويقه في *سيبرا وكوستا* على النساء؛ (iii) تزايد الضغط السكاني وقلة الحصول على الأراضي يقوضان عادات التوارث العادل للأراضي في إقليم *سيبرا وكوستا*. ويشير التقرير إلى أن نساء الأسر في إقليم *سيبرا* يشتركن بمعدل أكبر في جميع مراحل الإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية. كما أنه يبين أن النساء يعملن لمدة 47 ساعة أسبوعيا في مجال الزراعة كما يشتركن بنشاط في الأعمال المجتمعية. وتبين من اللقاءات التي عقدت مع النساء أثناء إجراء المسح الخاص بإعداد التقرير، أن عملية اتخاذ

القرارات وفرص العمل تتسم بالمساواة بين الرجال والنساء كما تشترك النساء في الرقابة على استغلال الأراضي وإدارة الشؤون المالية واختيار التكنولوجيا.

19 - وأوصى التقرير بما يلي: (i) تقديم خدمات المساعدة التقنية؛ (ii) علاج مشكلة التفرقة التمييزية بين الجنسين فيما يتعلق بحيازة الأراضي؛ (iii) الترويج لفرص العمل خارج مجال الزراعة.

نساء الريف من السكان الأصليين في إكوادور

مقارنة بنساء الريف الأخريات فإن النساء من السكان الأصليين ينجبن عددا أكبر من الأبناء وهن أصغر سنا ويخضعن لقانون عرفي ويحافظن على اللغة الأصلية وعلى العادات والتقاليد الثقافية، وهن أقل هجرة من النساء الأخريات. وقد ترتبت على هجرة الرجال بإعداد كبيرة من المناطق الريفية أعباء ثقيلة على النساء، إذ أصبح لزاما عليهن تولى أعمال الزراعة المعيشية وبيع الناتج في الأسواق. ويشترك معظم النساء من السكان الأصليين في الأنشطة الزراعية. وتشير التقديرات إلى أن ثمانية أعشار النساء يمارسن هذه الأنشطة مقابل ستة أعشار الرجال. وتعتبر الأنشطة الزراعية التي تمارسها النساء من السكان الأصليين أكثر كثافة من حيث اليد العاملة وتتطلب بذل جهد جسماني كبير. وفيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية، فإن أربعة من خمسة مجتمعات محلية محرومة من هذه الرعاية. وتزداد وطأة المشكلة بين نساء السكان الأصليين بسبب التمييز العنصري ضدهن، ويفضل ثلثهن عدم الذهاب إلى الطبيب أو اللجوء إلى الممرضة بسبب الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تحول دون ذلك.

دال – قيود وفرص الحد من الفقر الريفي

20 - حدد التقرير القطري الموحد عدم المساواة والاستبعاد باعتبارهما السببين الرئيسيين لحالة الفقر، حيث يبين وجود: (i) هيكل إنتاجي مركز؛ (ii) ظروف عمل خطيرة؛ (iii) الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية؛ (iv) قلة الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالي التعليم والصحة؛ (v) غياب الديمقراطية في ممارسة السلطات؛ (vi) الافتقار للشفافية في القطاع العام؛ (vii) التمييز بسبب الجنس والعرق هو السبب الرئيسي للفقر. وكانت عمليات التقرير السابقة قد أشارت إلى أن: (i) عدم المساواة في توزيع الأراضي؛ (ii) ضعف امكانات الوصول إلى الأسواق؛ (iii) ندرة الخدمات المالية ونقل التكنولوجيا؛ (iv) قلة فرص العمل غير الزراعي، تعتبر عوامل مسببة للفقر.

21 - بالرغم من تعقد القيود القائمة وصعوبة التغلب عليها في المدى القريب فإن هناك إمكانية أمام إكوادور ومجتمع الجهات المانحة في السير على طريق يؤدي إلى الحد من الفقر. ذلك أن مشاركة السكان الأصليين وغيرهم من الفئات الاجتماعية في مسائل الحكم، بجانب أوجه القوة التي تتمتع بها المجموعات المختلفة من السكان الأصليين، يمكن أن يمهد الطريق لإتباع سياسات إنمائية مواتية للفقراء. وتوجد فرصة كبيرة للاستفادة من التوسع في الأصول الإنتاجية للفقراء، بما في ذلك أصولهم الاجتماعية والطبيعية والمالية. ويمكن لتحسين تقديم الخدمات، مثل المساعدة التقنية والخدمات المالية، أن يحقق نتائج ملموسة. وتمثل السياحة المعتمدة على المجتمعات المحلية فرصة كبيرة لتحقيق التنمية

بعد إرساء الأصول الثقافية والطبيعية على قواعد راسخة وبعد تقديم الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاج إليها المجتمعات المحلية.

- **زيادة مشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها.** تلعب المجتمعات المحلية دورا مهما في الاندماج في الأسواق، وينبغي التوصل إلى سبل لمساعدتها في ذلك من خلال توفير الحوافز لتشجيعها على التعاقد لتقديم ما تحتاج إليه من خدمات.

- **بناء رأس المال الاجتماعي،** من خلال تدريب المجموعات الاجتماعية المختلفة وتبادل خبراتها. ويعتبر الحفاظ على كرامة هذه المجموعات وتحسين العدل والأمن بينها من العوامل الحاسمة في المعركة ضد الفقر.

- **توفير فرص العمل وتوليد الدخل في المجال غير الزراعي.** إن التسليم بأن العمل في القطاع الريفي غير الزراعي يحقق دخلا كبير ومنتظما يعني أن مساندة هذه الأنشطة يمكن أن تحقق نتائج ملموسة في الحد من الفقر.

- **تدعيم وتوسيع المساعدات التقنية والخدمات المالية والريفية.** تبين التجربة المستفادة من إكوادور وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية أن توفير الحوافز الشاملة للتعاقد على الحصول على خدمات المساعدة التقنية في الأسواق الحرة أدى إلى تعزيز امكانات المجتمعات المحلية وإلى زيادة الدخل الأسري.

- **التصدي لقضايا الجنسين وتوفير فرص العمل وكسب الدخل للأسر التي تعولها النساء.** طرحت النساء في المناطق الريفية مقترحات من أجل الاستثمار والتدريب الذي يتيح لهن العمل في القطاع غير الرسمي وغير الزراعي. وقد ثبت نجاح تقديم الخدمات المالية الموجهة للنساء في إكوادور.

- **تيسير الحصول على الخدمات المالية وغير المالية.** يمكن أن تسهم هذه الخدمات إسهاما ضخما في تطوير الأسواق المحلية استجابة لاحتياجات فقراء الريف.

- **دعم الأنشطة المولدة للدخل لسكان الريف بهدف تنويع مصادر كسب الدخل.** ثبت نجاح تقديم المساعدة لأنشطة توليد الدخل وتنويعه في مساعدة فقراء الريف على بيع سلعهم وخدماتهم في القرى والمدن الصغيرة والمتوسطة القريبة منهم، كما ساعد ذلك على استمرار صلاتهم بأفراد الأسرة والأقارب الذين هاجروا إلى المراكز الحضرية الأكبر في إقليمي *كوستا وسييرا*.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

22 - فور تولى الرئيس غوتيريز مهام منصبه أعلنت السياسات العامة للحد من الفقر. وقد وردت هذه السياسات في برنامج التنمية الاقتصادية والبشرية الذي يتضمن تقديم الائتمان إلى القطاع الإنتاجي مع التركيز على المشروعات المتوسطة وعلى الزراعة وتحديث الخدمات العامة وتشجيع الصادرات وتوجيه الدعم إلى مستحقيه وتشجيع الاستثمار الأجنبي. ويهدف البرنامج إلى تخفيف وطأة الفقر وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم للقضاء على الأمية وسوء التغذية. وتستمر الحكومة الحالية في تقديم الدعم، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، لأسعار الغاز وتوزيع بطاقات

التضامن الاجتماعي، وتقديم المنح الدراسية لتشجيع الأولاد من سن السادسة حتى الخامسة عشرة على الاستمرار في الدراسة، وتوفير الائتمانات الإنتاجية المدعمة.

23 - في يناير/كانون الثاني 2003 قامت الأمانة العامة للحوار الاجتماعي بتنظيم الحوار الوطني حول الوحدة والتنمية في إقليم *سيبر/* لمناقشة واقتراح التدابير المتعلقة بمكافحة الفساد، وتشجيع المنافسة والإنتاجية وتوفير الدعم المؤسسي، والاندماج في الأنشطة الدولية، وتحقيق الأمن الغذائي والبيئي والاجتماعي والقضائي. وبالرغم من صعوبة تحديد مدى توافق الآراء حول عدد من القضايا المثارة فإن هذا الحوار وضع الأساس الذي يقوم عليه وضع برنامج عمل وطني لمكافحة الفقر.

24 - يوجد عدد من التدابير المقترحة التي تهم الصندوق بوجه خاص. ومن هذه المقترحات ما يلي بدون ترتيب الأولوية: (i) تدعيم الخدمات المالية الريفية بما في ذلك تمويل القروض الصغيرة؛ (ii) تحسين البنية الأساسية للري وإدارة مستجمعات المياه؛ (iii) إنشاء وكالات محلية للتنمية الاقتصادية؛ (iv) دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ (v) وضع إجراءات لتطوير المشروعات؛ (vi) وضع آليات لمشاركة المواطنين وتحديد الآثار الاجتماعية؛ (vii) التصدي للفجوة الرقمية وتعميق التواصل؛ (viii) دعم إصدار وتسجيل صكوك الحيازة؛ (ix) تعزيز مشاركة المجتمع في تخطيط التنمية؛ (x) تشجيع المشروعات المجتمعية لإنشاء وصيانة الطرق؛ (xi) تعزيز أجهزة الحكم المحلي؛ (xii) إدراج اعتبارات الجنسين في تخطيط أنشطة التنمية وتنفيذها؛ (xiii) وضع نظام لدفع مقابل الخدمات البيئية التي يقدمها صغار المزارعين ومنظمات الفلاحين.

25 - وفيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الجهات المانحة الدولية شدد المشتركون في الحوار الوطني على أهمية قيام الجهات المانحة بالنظر في دعم المجموعات الاجتماعية والثقافية المختلفة والترويج لإنشاء التعاونيات والجمعيات المحلية ذاتية الإدارة. وفيما يتعلق بالبيئة اقترح المشتركون تحقيق اللامركزية للإدارة البيئية واستعراض وتشجيع إصدار قانون التنوع البيولوجي والتشجيع على الاستخدام المستدام للثروة الحيوانية والنباتية في مناطق السكان الأصليين وبين صفوف المجتمعات المحلية. وتعتبر هذه المبادرات ذات أهمية بالغة لمجتمعات السكان الأصليين في إقليم الأمازون حيث ستساعدهم في تخفيف وطأة الفقر وتنمية السياحة الأيكولوجية التي يمكن أن تهم أيضا المجتمعات الريفية في جميع الأقاليم نظرا لأن السياحة القائمة على المجتمعات المحلية يمكن أن تحقق فوائد اقتصادية وبيئية وثقافية.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في القطر

26 - مول الصندوق في الثمانينات والتسعينات قروضا قدمت لتنفيذ المشروعات التالية: مشروع التنمية الريفية المتكاملة في سور دي لوخا (القرض رقم EC135-) بمبلغ 19 مليون دولار أمريكي، ومشروع التنمية الريفية المتكاملة في الحوض الأعلى لنهر كانيار (القرض رقم EC275-) بمبلغ 16 مليون دولار أمريكي، ومشروع التنمية الريفية في ساراغورو – ياكوامبي (القرض رقم EC321-) بمبلغ 17 مليون دولار. واشترك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تمويل مشروع سور دي لوخا، واشتركت هولندا في تمويل مشروع نهر كانيار بمنحة قيمتها 4 ملايين دولار. ويشترك

البنك الدولي في المشروع الجاري للنهوض بأحوال السكان الأصليين والأفرو – أكوادوريين المقرر إقفاله في عام 2004.

27 – يوجد الكثير من الدروس المستفادة من المشروعات السابقة ومن تنفيذ مشروع ساراغورو – ياكوامبي، ومشروع النهوض بالسكان الأصليين والأفرو– أكوادوريين تساعد على تصميم تدخلات الصندوق المقبلة في القطر. وتتعلق هذه الدروس تحديدا بالآتي: (i) الدعم التنظيمي وبناء القدرات المحلية والحفاظ على الشخصية الثقافية؛ (ii) تقديم الخدمات المالية الريفية؛ (iii) تمويل المبادرات المحلية، بما في ذلك البنية الأساسية الاجتماعية والعامة؛ (iv) امتلاك الأراضي وتسجيلها وإصدار صكوك حيازتها؛ (v) الرصد والتقييم.

28 – واستخلصت أيضا دروس مهمة تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. وأثبتت التجربة أن استخدام منهجيات تقديم الخدمات من المزارعين إلى المزارعين حقق نجاحا كبيرا، أما من حيث توفير الحوافز للتعاقد على تقديم خدمات المساعدة التقنية فإن تقييم مشروع ساراغورو – ياكوامبي يبين أن هذه الحوافز ينبغي ألا تقتصر على الأنشطة غير الزراعية وأن مقدمي الخدمات يميلون عادة إلى البقاء في المنطقة إذا اشتركوا في أنشطة إنتاجية مع من تعاقدوا معهم لتقديم الخدمات.

- **الدعم التنظيمي وبناء القدرات المحلية والحفاظ على الشخصية الثقافية.** ينبغي لتصميم المشروعات أن يراعي إتباع إجراءات وطرائق تشغيلية متميزة في التعامل مع الثقافات والخلفيات التنظيمية المختلفة. ويمكن للتخطيط القائم على المشاركة أن يؤدي إلى زيادة قدرة المستفيدين على تحديد وتنفيذ مفهومهم تجاه التنمية، كما يمكن لمثل هذه الخطط أن تزود المجتمعات المحلية بأدوات رئيسية للتفاوض بشأن الأولويات مع الدوائر الحكومية والجهات المانحة. وأثبت تنفيذ مشروع النهوض بأحوال السكان الأصليين والأفرو– أكوادوريين أن المنظور العرقي للتنمية الذي يعتمد على الصفات الايجابية لثقافات السكان الأصليين، بما في ذلك الإحساس بالشخصية الثقافية، لحشد القوة العاملة ورأس المال يمكن أن يشكل أداة فعالة في الترويج للنمو وفرص العمل المحلية.

- **تقديم الخدمات المالية الريفية.** حقق مشروع النهوض بأحوال السكان الأصليين والأفرو– أكوادوريين نتيجة ملموسة فيما يتعلق بالنساء العضوات في مصرف التضامن المجتمعي الذي كان على قدر كبير من الابداع في استخدام الأموال وتشجيع النساء ومنظماتهم على الادخار. وعزز المشروع القائمين بالوساطة المالية المحليين في الوقت الذي كان فيه القطاع المالي الرسمي يمر بأزمة حادة. ويسهم الوسطاء الماليون المحليون، من خلال الشبكة المالية الريفية، إسهاما كبيرا في تقديم خدمات أفضل وأكثر شمولا.

- **تمويل المبادرات المحلية والبنية الأساسية العامة.** أعرب المستفيدون من المشروع عن رضائهم التام عن تنفيذ هذا العنصر. كما أن إنشاء البنية الأساسية الاجتماعية يتطلب التوصل إلى اتفاق مبكر مع الوكالات المعنية بالتعليم والصحة بغرض ضمان الاستدامة طويلة الأجل. ويجب إيلاء الاهتمام بقضايا التشغيل والصيانة منذ البداية. وقد حقق إبرام العقود المباشرة مع المجتمعات المحلية نجاحا ملحوظا، وينبغي ايلاء اهتمام كبير لهذه المسألة لدى إرساء ملكية المجتمعات المحلية للمبادرات.

- **حيازة الأراضي وتسجيلها وإصدار صكوكها.** ترى المجتمعات المحلية أن الحصول على الأراضي هو أهم عنصر في مكافحة الفقر. ويعتبر تقنين حيازة الأراضي عاملا يساعد في تحسين أحوال الأسر وزيادة الأمن الغذائي. غير أن تحويل حيازة الأراضي ذات البيئة الهشة في المناطق المحمية يتطلب وضع إطار قانوني يتمشى مع انفراد المجتمعات المحلية من السكان الأصليين بالحصول على هذه الأراضي بناء على الحقوق الموروثة من الأسلاف. وتم تحقيق بعض التقدم في هذا الشأن أثناء تنفيذ مشروع النهوض بأحوال السكان الأصليين والأفرو- إكوادوريين، غير أنه لن يتسنى فرض ذلك على أراضي الملكية الجماعية أو المشاع و/أو أراضي الغابات وأراضي السكان الأصليين.

- **الرصد والتقييم ونشر المعلومات.** أجري عدد من الدراسات المحددة عن الدعم التنظيمي والتدقيق البيئي وتقييم أثر المشروعات الفرعية الاستثمارية. والواقع أن عدم توافر المعلومات الأساسية عن كل عنصر يجعل من الصعب قياس مدى التحسن في دخل المستفيدين وفي أحوالهم المعيشية. وثمة حاجة إلى النظر في إجراء مسح أساسي مع بداية تجهيز المشروعات ونشر المعلومات على نطاق واسع عن الدروس المستفادة وأفضل الأساليب المستخدمة.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – الطابع الاستراتيجي للصندوق والاتجاهات المقترحة

29 - إن الاستراتيجية الرئيسية والاتجاهات المقترحة تتفق مع (i) الإطار الاستراتيجي العام للصندوق واتجاهاته؛ (ii) الاستراتيجية الإقليمية التي وضعتها شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

30 - يقوم الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006 على ثلاثة أعمدة رئيسية هي:

- تدعيم قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛
- زيادة العدالة في الحصول على التكنولوجيا والموارد الطبيعية الإنتاجية؛
- زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق.

31 - تتضمن استراتيجية شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي العناصر التالية:

- تعزيز قدرة فقراء الريف على تولي الأنشطة الإنمائية بأنفسهم؛
- اغتنام الفرص المتاحة في السوق؛
- إقامة التحالفات والمشروعات المشتركة؛
- الاستفادة من التجارب المكتسبة في أماكن أخرى؛
- التسليم بالحاجة إلى إدخال الأبعاد الخاصة بالجنسين في التنمية؛
- تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

32 - حددت شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي عددا من الفرص المتاحة لتدخلات الصندوق في الإقليم وهي:

- دعم المجتمعات المحلية العرقية الأصلية والأقليات العرقية؛
- القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية؛
- حماية رأس المال الاجتماعي وتعزيزه؛
- تطوير التكنولوجيا المناسبة لصغار المزارعين وأصحاب المشروعات الصغيرة؛
- تقديم خدمات مالية ريفية ابتكارية؛
- تنمية المشروعات الصغرى وتوسيع سوق العمل الريفية؛
- تأمين الحصول على الأراضي وضمان حقوق الملكية.

33 - أرسى الصندوق لنفسه طابعا متميزا في إكوادور من حيث دعم التخطيط القائم على المشاركة والاعتراف بالشخصية الثقافية للمجموعات السكانية، ودعم المبادرات المحلية، وتوجيه الخدمات المالية إلى نساء الريف فضلا عن تأكيد مزايا النهج الإنمائية القائمة على تلبية طلبات المستهدفين. وهكذا فإن الاتجاهات الرئيسية للصندوق تشمل جميع الفرص التي حددتها شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي مع الإشارة بشكل خاص إلى بناء رأس المال الاجتماعي والطبيعي والمالي. ويشرح الذيل الرابع الصلات القائمة بين التوجهات المؤسسية والإقليمية والبرنامجية.

34 - وتشمل مجالات التدخل الرئيسية ما يلي:

- مناطق تدخل البرنامج التي تقيم فيها نسبة عالية من السكان الأصليين الأفرو- إكوادوريين؛
- مراعاة اعتبارات التمايز بين الجنسين وتقديم المساعدة في الحصول على المستندات القانونية وإصدار صكوك الحيازة ودعم المشروعات الصغيرة وتقديم المساعدة التقنية وتقديم الخدمات المالية وتوفير فرص العمل الريفية؛
- التدريب وبناء قدرات المجتمعات المحلية على إبرام العقود واتخاذ القرارات؛
- تقديم المساعدة في تنظيم حيازة الأراضي وعمليات مسح الأراضي وتسجيلها؛
- تقديم المساعدات لإبرام العقود للحصول على التكنولوجيا المطلوبة في السوق الحرة والمشاركة في مبادرات توليد التكنولوجيا القائمة على تلبية طلبات المستهدفين والتي تمولها جهات مانحة أخرى؛
- تقديم المساعدة التقنية للوسطاء الماليين؛
- دعم المصارف المجتمعية وآليات تقديم القروض الصغيرة؛
- تقديم المساعدة التقنية والتمويل اللازم لمبادرات العمل في المجال الزراعي وخارجه.

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع

35 - توجد فرص عديدة للتوصل إلى ابتكارات في سياق تدخلات المشروع الجديدة. وليس من المصادفة بأي حال أن هذه الوثيقة الاستراتيجية يجري إعدادها في بداية العهد الجديد من الحكم في البلاد، وهو الأمر الذي يتيح للصندوق الفرصة للدخول في حوار بشأن السياسات مع السلطات الجديدة والمجتمع الدولي للجهات المانحة وممثلي المجتمع المدني.

36 - كان الصندوق قد أدخل بالفعل عددا من الابتكارات التي ثبت نجاحها والتي يمكن مواصلة العمل بها، وتشمل هذه الابتكارات: (i) المشاركة في تنظيم الحصول على الأراضي؛ (ii) توجيه الخدمات المالية إلى نساء الريف؛ (iii) دعم المبادرات القائمة على الثقافة المحلية؛ (iv) مساعدة المجتمعات المحلية على إبرام العقود؛ (v) التحويل التنافسي للأموال. وسوف تتناول التدخلات الجديدة المقترحة كلا من البعدين المتعلقين بالثقافة كما يفهمهما المجتمع الدولي للجهات المانحة. **البعد الأول** يشمل القيمة المشتركة والمعتقدات والمعارف والمهارات والممارسات التي يتصف بها أعضاء الفئة الاجتماعية، أما **البعد الثاني** فيتعلق بالتغييرات الخلاقة والمعارف التقليدية والموارد الثقافية التي تشكل جزءا من حياة الشعوب والمجتمعات والتي يمكن أن تكون الأساس الذي يقوم عليه العمل الاجتماعي وتنمية المشروعات الإنتاجية. وتشمل الأنشطة التي ستحصل على المساندة الحرف اليدوية والتصميمات الفنية، والأدب والتاريخ المكتوب والمنقول شفاهة، والموسيقى، والدراما، والرقص، والفنون المرئية، والمهرجانات، والمعرفة المحلية بالخصائص النباتية واستخداماتها الطبية، والأشكال المعمارية، والمواقع التاريخية، والتكنولوجيا التقليدية. ويطبق الصندوق في أمريكا اللاتينية نهج التنمية في طريق "الكوريدور"[3] حسبما يتبين من مشروع تنمية منطقة بونو – كوسكو كوريدور في بيرو الذي يمكن تكراره في إكوادور.

37 - يوجد ابتكاران رئيسيان سعى المشروع إلى تنفيذهما. الابتكار الأول هو نهج جديد تماما على إكوادور ويشمل تنفيذ مفهوم التنمية على امتداد طريق الممر الذي يربط بين المناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة الأخرى وشجع الأنشطة غير الزراعية والأنشطة الأخرى المولدة للدخل. والابتكار الثاني هو نهج يساعد في اختبار تنفيذ المشروعات الإنمائية بتطبيق إجراءات تنفيذية مختلفة. ويتضمن ذلك التوصل إلى اتفاق مع السلطات الحكومية بشأن استخدام أموال المعونة الثنائية كأموال محلية نظيرة والتوصل إلى آلية يكون فيها للجهة المانحة الثنائية والحكومة صوت متساو في تحديد طرق استخدام وصرف هذه الأموال. وقد نوقش هذا النهج في البداية مع الحكومة وممثلي صندوق التنمية المشترك بين إكوادور وكندا[4] وليس من المتوقع حدوث صعوبات كبرى، وإن كان من الضروري استعراض التشريعات المناسبة والاتفاق على هياكل التنفيذ الجديدة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

جيم – امكانات الشمول والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

38 - **المنظمات غير الحكومية**. تبين دراسة حديثة عن التوقعات القصيرة والمتوسطة الأجل للتنمية الزراعية والريفية في إكوادور أن تخفيف جهاز الدولة وتفكك السياسات القطاعية جعلت المنظمات غير الحكومية تتولى دورا أكبر وتتحمل مسؤوليات كانت من اختصاص الحكومة. ولكن هذه العملية كانت عفوية وتتسم بالفوضى، لاسيما على المستوى المحلي، حيث تضاعف عدد تدخلات المنظمات غير الحكومية بدون تنسيق يذكر مع السلطات المحلية. وتوجد

[3] الكوريدور منطقة جغرافية تمتد على خط مستمر يتضمن مجموعة مختلفة من المناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بالأنشطة التجارية. وهذه المنطقة الجغرافية الإقليمية تتسم بالنشاط الاقتصادي الحيوي الذي ينبع غالبا من تاريخ استمر لمئات السنين من التبادلات الاقتصادية والثقافية على طول الطرق التجارية التقليدية لمجتمعات الأنديز.

[4] هذا الصندوق يقوم على أساس نموذج للتعاون الكندي وهو الوحيد من نوعه في إكوادور. ويحصل هذا الصندوق على موارده على شكل مساهمات متنوعة من شراء معدات وتكنولوجيا النفط ومعدات الاتصال والسلع والمعونات الغذائية. وتقوم شركات إكوادور التي تستورد هذه السلع والمعدات والخدمات من كندا بدفع ثمن ما تشتريه إلى هذا الصندوق.

عوامل أخرى، مثل المنافسة الشرسة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وعدم وضع الحكومة لأي قواعد لممارسة هذه الأدوار، أدت إلى إضعاف الأثر الذي كان يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحققه في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر. وضعفت إمكانية وضع آليات للتمويل المشترك بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بسبب غياب إطار السياسات والقواعد الواضحة. وتبين كذلك أن الموارد التي تتولى المنظمات غير الحكومية تعبئتها كان من المفروض أن تدعم دور المجتمع المدني في تنفيذ برامج الحد من الفقر، غير أن تفتت تدخلات المنظمات غير الحكومية أضاع فرصة تنفيذ برنامج شامل ومتماسك للحد من الفقر.

39 - ويجري بذل الجهود من أجل تصحيح هذا الوضع. وقد يسهم إنشاء الشبكات الإقليمية أو المواضيعية في علاج القصور في عمليات التنسيق والمشاركة. ومن بين الشبكات المنشأة حديثا الشبكة المالية الريفية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية في إكوادور، وشبكة التنسيق الزراعية الأيكولوجية في إكوادور.

40 - **الشبكة المالية الريفية.** هذه الشبكة أنشئت في عام 2000 كمنظمة خاصة لا تتوخى الربح، ومهمتها الترويج لوضع آليات وعمليات للتصدي لمشكلة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية. وهذه الشبكة تقدم الدعم لسكان الريف وسكان الحضر المهمشين من خلال تقديم الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لهؤلاء السكان.

41 - تضم المنظمات الوطنية غير الحكومية مركز إكوادور للخدمات الزراعية، والصندوق الشعبي للتقدم في إكوادور، ومعهد البيئة والتنمية لمجتمعات الأنديز. أما المنظمات غير الحكومية الدولية فتشمل منظمة أوكسفام الدولية. وتعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان (كير) ومنظمة كاريتاس، وآكشن ايد، والأمانة الوطنية العامة للتنمية الإدارية. ويعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع هذه المنظمات في دعم تطوير الخدمات الريفية المالية وغير المالية ووضع الاستراتيجيات لدمج اعتبارات الجنسين في أنشطة المشروعات والاهتمام بالاعتبارات البيئية وتطوير شبكات الري الصغيرة. وتعاون الصندوق، في مشروع النهوض بالسكان الأصليين والأفارقة الإكوادوريين، مع الصندوق الشعبي للتقدم في إكوادور، من أجل امتلاك وتسجيل وإصدار صكوك حيازة الأراضي ذات الملكية الخاصة والمجتمعية.

42 - **الصندوق الشعبي للتقدم في إكوادور.** هذا الصندوق مؤسسة خاصة لا تتوخى الربح ويرعاه المؤتمر الأسقفي في إكوادور. ويمارس هذا الصندوق عمله في البلاد منذ عام 1970 من أجل تقديم الدعم للفقراء المنظمين من خلال: (i) تقديم الخدمات المالية والتدريب والمساعدة التقنية؛ (ii) الترويج للتنمية المتكاملة والمستدامة؛ (iii) نقل المجتمع إلى بيئة عادلة وسلمية.

43 - **منظمات القطاع الخاص.** منظمات القطاع الخاص الرئيسية في القطاع الريفي هي رابطات متوسطة وكبيرة للمنتجين وليس لها تأثير يذكر على فقراء الريف. أما شركات القطاع الخاص الأخرى، مثل الشركات متعددة الجنسيات لاستكشاف النفط وإنتاجه فتؤثر على مجموعات السكان الأصليين وعلى فقراء الريف الذي يتأثرون من إنشاء العديد من خطوط أنابيب النفط وما يترتب على ذلك من تأثير على البيئة. ويمكن لمثل هذه الشركات أن تسهم في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر. وتم تقديم مساعدات دولية محددة لمساعدة مجموعات السكان الأصليين على حسم النزاعات أو استكشاف طرق تساعدهم على الاستفادة من العائد الإضافي الذي يحققه التوسع الاقتصادي ومساهمة قطاع النفط في

الاقتصاد الوطني. وهذه القضايا شديدة التعقيد تضم العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والحكومة والمجتمعات المحلية والمجموعات السكانية، ومن ثم تقتضي تناسق هذه الجهود.

دال – الفرص المتاحة للتواصل مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

44 - تضمن إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية إجراء مناقشات مستفيضة مع الجهات المانحة الأخرى متعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إكوادور.

45 - **البنك الدولي.** يشترك الصندوق مع البنك الدولي في تنفيذ مشروع النهوض بأحوال السكان الأصليين والأفرو إكوادوريين. وفي وقت إعداد الوثيقة أجريت مناقشات بين المؤسستين بشأن الحاجة إلى التصدي لمسألة المبالغ غير المصروفة من عنصر الخدمات المالية الريفية في هذا المشروع الذي يشترك الصندوق في تمويله. ومن المتوقع أن الجزء الذي موله الصندوق من المشروع الأصلي يمكن أن يفيد في تنفيذ أنشطة أخرى لمدة سنتين إضافيتين. وبالرغم من بطء معدل تنفيذ مشروع البنك الدولي للحد من الفقر والتنمية الريفية المحلية فإنه سوف يؤثر في تدخلات الصندوق المقبلة، إذ أنه يشجع على تشكيل رأس المال الاجتماعي من خلال دعم تخطيط التنمية على مستوى المجتمعات المحلية ومساعدة مقدمي المساعدات التقنية من خلال توفير التدريب (بما في ذلك تشكيل الشبكة المحلية لمقدمي المساعدات التقنية) وتحسين الحصول على السلع العامة. ويشترك البنك الدولي مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تمويل مشروع توليد ونقل التكنولوجيا كما ينفرد البنك الدولي بتمويل مشروع الإحصاء الزراعي. وتتوقع استراتيجية المساعدة القطرية المعتمدة حديثا تنفيذ ثلاثة مشروعات جديدة ذات صلة بهذه الاستراتيجية، وهذه المشروعات هي مشروع الإنتاجية والاستدامة الزراعية (2006) وتقديم الخدمات المالية للفقراء، وإدارة الموارد الطبيعية (2007).

46 - **مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.** تشمل استراتيجية المصرف للفترة 2003–2006 ما يلي: تدعيم الممارسة الصالحة للسلطات؛ دعم الاصلاحات الهيكلية وزيادة الطابع التنافسي؛ الحد من الفقر. وتشمل حافظة استثماراته في مجال التنمية الزراعية والريفية أربع عمليات هي: (i) توحيد النظام الوطني للصحة الحيوانية والنباتية؛ (ii) تعزيز طابع المنافسة ومكافحة الفقر الريفي؛ (iii) تدعيم إدارة الري؛ (iv) تقوية الرابطات الريفية. ويعتزم البنك الدولي ايفاد بعثة برمجة في وقت لاحق من هذا العام لمناقشة صياغة هذه المشروعات مع السلطات الوطنية. ويعتبر مشروع الحد من الفقر والتنمية الريفية المحلية ذو أهمية خاصة للصندوق حيث أنه يشمل ثلاثة عناصر رئيسية هي: (i) تشجيع الأنشطة الريفية الإنتاجية؛ (ii) تقديم خدمات الإعلام عن التنمية الريفية؛ (iii) تطوير سياسات إدارة التنمية الريفية. ويتولى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية حاليا تمويل عنصر توليد ونقل التكنولوجيا في المشروع، بما في ذلك تقديم الدعم لمعهد الصحة الحيوانية والنباتية. ويقدم الدعم أيضا لتطوير الطرق الريفية وتسجيل حيازة الأراضي وتقديم الخدمات المالية.

47 - **مؤسسة الأنديز للتنمية.** سوف تتناول المؤسسة المسائل التالية خلال السنوات الأربع القادمة: (i) تطوير بنية أساسية مستدامة لدعم النمو والتكامل الإقليمي؛ (ii) دعم القطاع الإنتاجي بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ (iii) الحد من الفقر وحماية البيئة. ورصدت المؤسسة خمسة ملايين دولار أمريكي لمنح المساعدة التقنية التي لا ترد لإكوادور خلال السنوات الأربع القادمة مما يدعم عمليات الصندوق كذلك.

48 - **منظمات الأمم المتحدة.** تمارس تسع وكالات للأمم المتحدة أنشطة في إكوادور. وبعد إعداد التقرير القطري الموحد في عام 2002 شرعت في وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يسمح لهذه الوكالات بالتصدي لمشكلة الحد من الفقر مع ضمان توافر الخدمات الاجتماعية والحد من التدهور البيئي وتعزيز الحكم الديمقراطي. ويمكن لبرنامج المنح الصغيرة المقدمة من المرفق العالمي للبيئة والذي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارته أن يتيح مجالات من الأنشطة التي تهم الصندوق.

49 - **الجهات المانحة الثنائية الأخرى.** توجد صلات مع البرامج الثنائية لحكومات بلجيكا وكندا والدنمارك وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وسويسرا. ويسهم معظم البلدان في تطوير الخدمات المالية الريفية. وتمول حكومة الدنمارك أنشطة تعزيز المؤسسات المشتركة في الدفاع عن حقوق السكان الأصليين. وفي إقليم الأمازون يشترك مكتب التعاون التقني الاسباني في مشروعات تنفذ على جانبي حدود إكوادور مع كولومبيا وبيرو. وتمول حكومة ألمانيا أنشطة التنمية الريفية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وبحوث الزراعة العضوية والبحوث الزراعية الأخرى. وتمارس حكومة كندا، من خلال صندوق التنمية المشترك بين كندا وإكوادور، نشاطا في المناطق التي ينتشر فيها الفقر المدقع أو المتضررة من الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الاجتماعي. كما تشترك في تشجيع وتطوير المشروعات الصغرى لفقراء الريف والاهتمام بالتكنولوجيا الموروثة واستعادة إنتاجية الأراضي المتدهورة وتحقيق الأمن الغذائي وتقديم الخدمات المالية الريفية.

50 - **صندوق التنمية المشترك بين كندا وإكوادور.** أنشئ هذا الصندوق في عام 1990 ويقوم على أساس نموذج إنمائي كندي ويطبق نظاما تقوم فيه شركات إكوادور التي تشتري النفط بتحويل ثمن هذه المشتروات إلى صندوق التنمية المشترك. وبعد ذلك تقوم الوكالة الكندية للتنمية الدولية بدفع ثمن هذه السلع إلى الشركات الكندية التي قامت بتوريدها لإكوادور. وفي الفترة بين 1991 و2001 مول الصندوق المشترك 129 مشروعا بلغ مجموع قيمتها 40 مليون دولار أمريكي. ويتألف المجلس التنفيذي للصندوق المشترك من أثنين من ممثلي حكومة إكوادور وعضو مجلس إدارة إكوادوري مستقل يتبع القطاع الخاص وأثنين يمثلان حكومة كندا، منهما السفير الكندي الذي يتولى رئاسة المجلس.

هاء – مجالات حوار السياسات

51 - تهتم الحكومة المنتخبة الجديدة بفتح باب المناقشات حول الإجراءات المستقبلية لمكافحة الفقر، وقد تأكد ذلك من التجمعات الغفيرة التي اشتركت في الحوار الوطني. وأبدت وكالة وزارة التخطيط ووكالة وزارة الاستثمار العام اهتماما بالغا بقضايا التنمية الريفية من خلال مشاركتهما الفعالة في حلقات العمل التي عقدتها البعثة المعنية بإعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وتعقد وزارة الزراعة سلسلة من حلقات العمل لمناقشة التوجهات السياساتية المقبلة خلال الأشهر القادمة، ووجهت الدعوة إلى الصندوق للاشتراك فيها.

52 - تركز المجالات الرئيسية لحوار السياسات حول التجارب التي استفادها الصندوق في أمريكا اللاتينية والتي كان بعضها يتجسد ببطء. ويمكن للصندوق أن يقوم بدور بارز بإقامة حوار مفتوح مع السلطات الجديدة لشرح مزايا هذه النهج. فضلا عن ذلك يجب أن يكون مفهوم التنمية في مناطق محددة هو حجر الزاوية في هذا الحوار.

53 - **التنمية في مناطق محددة.** نظرا لأن حكومة إكوادور تطبق نهجا جديدا في مجال التنمية الريفية فإنه من الأهمية بمكان أن يشترك الصندوق في هذه الجهود بالدخول في حوار سياساتي حول البدائل المتاحة. ويتطلب هذا النهج تحليل جملة مسائل مع السلطات الحكومية مثل: (i) ما هو المطلوب لبناء إمكانات منظمات المجتمع المدني وأجهزة الحكم المحلي؛ (ii) ما هي أشكال الإنتاج القائمة في الأراضي المقترح تنفيذ التدخلات فيها، بما في ذلك تحليل سلسلة القيمة؛ (iii) ما هي أنماط التفرقة التمييزية الثقافية التي تعرقل جهود التنمية؛ (iv) كيف يمكن إنعاش التراث الثقافي للسكان الأصليين وتطويره بغرض زيادة توليد الدخل للمجتمعات المحلية. ومن المفهوم منذ البداية أن دفع عجلة التنمية في مناطق محددة يعني دعم الاستراتيجيات الأسرية والمجتمعية القائمة على أساس الأوضاع الاقتصادية السائدة. ويمكن لتجربة الصندوق في هذا المجال أن تسهم كثيرا في تطوير هذا النهج من خلال اقتسام المعرفة المكتسبة في تطوير أسواق الخدمات المحلية وتعميق سلسلة قيمة الإنتاج وتمويل المبادرات المحلية والأعمال الصغيرة ودعم العملية الديمقراطية على المستوى المحلي وعلى مستوى المناطق المحددة.

54 - تنطوي عملية التنمية العامة على مفهومين آخرين أسفرا عن امتلاك جانب كبير من المبادرات المحلية في أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية:

- **التحويل المباشر للأموال إلى المجتمعات المحلية لكي تشارك في توريد السلع والخدمات.** يجب أن يقترن تنفيذ النهج القائمة على تلبية طلبات المستهدفين بتمكين المجتمعات المحلية من التعاقد بشكل مباشر على توريد السلع والخدمات التي تحتاج إليها في تنفيذ المبادرات.

- **تخصيص الموارد على أساس تنافسي.** يجب تمويل المبادرات المحلية والمجتمعية على أساس تنافسي وضمان الشفافية والمساءلة وتقييم النتائج المتحصلة.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

55 - يواصل الصندوق في الوقت الراهن تنفيذ مشروع النهوض بأحوال السكان الأصليين والأفرو – إكوادوريين المقرر إقفاله في عام 2004. وقد تأثر أداء هذا المشروع في البداية بشكل سلبي بسبب الأزمة المالية والمصرفية الحادة التي حدثت في إكوادور وقت استهلال المشروع. وتشير التقديرات إلى أنه كان هناك، وقت إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، مبلغ 4.9 مليون دولار أمريكي تقريبا لم يكن قد صرف من القرض المقدم من الصندوق لعنصر الائتمان في المشروع.

56 - طرحت بعثة إشرافية موفدة من الصندوق عددا من المقترحات المطلوب تنفيذها قبل إقفال القرض. ففي عام 2002 اقترحت البعثة جملة إجراءات، منها إعداد قائمة كاملة بالاستثمارات المجتمعية ووضع تقرير تحليلي عن الصعوبات التي تعترض تنفيذ إصدار صكوك الحيازة في مناطق الغابات والمناطق المحمية، ووضع خطة للمساعدات التقنية، وتنفيذ مجموعة من الأنشطة لتعزيز الشخصية والثقافة المجتمعية قبل إقفال القرض. وتجري المناقشات بين الصندوق والبنك الدولي والحكومة لتحديد الحاجة إلى تمديد تاريخ إقفال القرض وإعادة تخصيص المبالغ غير المصروفة بين مختلف بنود الإنفاق.

زاء – الإطار الإقراضي المؤقت وبرنامج العمل المتصل

57 - إن البرنامج الإقراضي المقترح والوارد بيانه في هذه الوثيقة يتفق مع نهج التنمية الريفية للحكومة الجديدة، كما أنه يأخذ في اعتباره العمليات المقترحة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية للسنوات الأربع القادمة. وأثناء إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية عرضت الحكومة، من خلال وزارة الزراعة، برنامج للتنمية الشاملة في منطقة محددة لتمويله من الصندوق ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

58 - نوقشت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية مع المسؤولين في وزارة الزراعة وغير ذلك من المسؤولين الحكوميين، وشملت عددا من الأفكار الخاصة بتدخلات المشروع في إطار التنمية المقترح في مناطق محددة. ومن المقترح *دمج نهج التنمية في منطقة محددة* مع فكرة التنمية في منطقة الكوريدور. وليس من شأن ذلك أن يؤدي فقط إلى التنمية في منطقة معينة وإنما سيبرز أيضا الحاجة إلى تعزيز الصلات بين المناطق الحضرية والريفية بشكل متواصل يسمح بزيادة الفرص المتاحة لربط المناطق الريفية وسكانها بالمدن الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم خلق فرص أكبر للعمل في المجال غير الزراعي والبدائل الأخرى المولدة للدخل. وقد أعتبر هذا النهج عاملا مهما في السياق الجديد للتنمية الريفية في المناطق الجغرافية الثلاث والتي تم تحديدها لتدخلات المشروع. وثمة دلائل وفيرة في إكوادور على أهمية تحقيق التكامل الإقليمي الأفقي، فالإنتاج الزراعي في المرتفعات لا يصل إلى كويتو فحسب بل يصل أيضا إلى إقليم *كوستا*، ومدينة غياكيل المزدحمة بالسكان. وقد جرت العادة على أن يهاجر السكان الأصليين والأفرو إكوادوريون من المرتفعات إلى المناطق الساحلية كما تحدث اتصالات وتبادلات منتظمة بين مختلف المجموعات في منطقة الكوريدور الوسطى.

59 - يتلخص الخيار **الأول** في التنمية في منطقة الكوريدور التي تربط بين بويو وبورتوفيجو في وسط إكوادور والتي تمتد من الشرق إلى الغرب عبر مقاطعات باستازا، وتنغوراهوا، وكوتوباكسي، ولوس ريوس، ومانابي. وتضم منطقة الكوريدور أقاليم الأمازون *وسييرا وكوستا* كما تشمل عددا من المدن الرئيسية من مدن بويو في إقليم الأمازون، ومدينة لاتاكونغا في *سييرا* ومدينة بورتوفيجو في *كوستا*. وتربط المنطقة شبكة من الطرق التي تتراوح بين الجيدة والمتوسطة ويقطعها العديد من الطرق الريفية. ويبلغ مجموع عدد السكان نحو 000 450 نسمة منهم 16% يعتبرون أنفسهم سكانا أصليين. وفي إقليم *سييرا* تعاني المجتمعات المحلية من الفقر والفقر المدقع، كما أن هذا الإقليم هو المصدر الرئيسي للمهاجرين بحثا عن العمل خارجه. وقد تضررت نساء الريف بشدة من جزاء هجرة الرجال. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع التنمية في مناطق محددة وتعزيز القدرات المحلية وتحسين الدخل والمستوى المعيشي والإسهام في الحد من الفقر.

60 - **البيئة.** في ضوء شدة التنوع البيولوجي في إكوادور والنهج المقترح للتنمية في منطقة محددة تشمل إقليم الأمازون والمرتفعات والإقليم الساحلي في البلاد، سوف يولى اهتمام خاص أثناء صياغة المشروع للأحوال البيئية في كل من هذه المناطق. كما سيركز هذا الخيار على التوفيق بين الظروف البيئية والسكان الأصليين بما يعود بالفائدة عليهم من أنشطة السياحة وغير ذلك من الأنشطة.

61 - الخيار **الثاني** هو التنمية في منطقة كوريدور ايبارا سان لورينزو في شمال إكوادور. وتشمل هذه المنطقة أجزاء من مقاطعتي كارشى وامبابورا في إقليم *سيبرا* ومقاطعة ازميرالدا في إقليم *كوستا*، وتشمل أيضا عشرة كانتونات و71 أبرشية.ويبلغ مجموع عدد السكان 781 220 نسمة، منهم 17% من الأفرو-إيكوادوريين. ويربط المنطقة طريق رئيسي حديث وخط من السكك الحديدية. وتوجد أسواق مهمة لتسويق إنتاج صغار المنتجين على امتداد طريق الكوريدور. ونظرا لأن السكان يتألفون أساسا من الأفرو-إكوادوريين فسوف يتعين على المشروع أن يتصدى لمسألة تنظيم حيازة الأراضي والحصول عليها وإدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الثقافة المحلية والاعتزاز بالنفس. وسيعود المشروع بالفائدة على قرابة 000 15 أسرة في صورة قرض يقدم لهم بنحو 8 ملايين دولار أمريكي.

62 - الخيار **الثالث** هو تنفيذ مشروع التنمية في منطقة محددة على امتداد طريق لوجا – زومبا الرئيسي الذي سيجري تحسينه في إطار برنامج شبكة الطرق الممول من مؤسسة الأنديز للتنمية والذي يتصل بشبكة المحور الرابع التي تتولاها الحكومة. وسيشمل المشروع الجزء الجنوبي من مقاطعة زامورا والأراضي التابعة لها في الجزء الجنوبي الأوسط من مقاطعة لوجا. ويبلغ مجموع عدد سكان المنطقة 218 66 نسمة يتألف الجانب الأكبر منهم من صغار المزارعين من السكان الخليط الذين جاءوا للمنطقة أصلا كمستعمرين. ويعتبر سكان الأبرشيات من الفقراء برغم أنهم بدأوا في الخروج من الأزمة الاقتصادية مع إحلال السلام مع بيرو. وسوف تمارس أنشطة إضافية مثل إدارة مستجمعات المياه والموارد الطبيعية، كما سيجري العمل على خلق فرص العمل غير الزراعي وفرص العمل عموما. وستقام وسائل الاتصال مع محافظات بيرو الشمالية. ويقدر عدد المستفيدين من المشروع بنحو 000 12 أسرة سيقدم لهم قرض قيمته 6 ملايين دولار أمريكي تقريبا.

63 - مع الأخذ في الاعتبار نهج الحكومة في مجال التنمية *في مناطق محددة* فسوف تكون عمليات الصندوق في القطر عمليات برنامجية، كما أن حافظة قروض الصندوق للفترة 2004-2009 والتي تقدر قيمتها بنحو 30 مليون دولار أمريكي ستدعم تنفيذ الخيارات الثلاثة الواردة في هذه الوثيقة. وعندئذ سوف يتسنى البدء في تصميم الخيار الأول على امتداد الجزء الوسط من طريق الكوريدور ثم الانتقال إلى تنفيذ المشروعين الآخرين. وسوف تقترن صياغة الخيار الأول، بوضع نقاط "انطلاق" ينتقل منها إلى وضع تحديد تفصيلي للخيارين الثاني والثالث، ويمكن أن تتضمن نقاط الانطلاق هذه مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتدعيم التنمية المحلية وتنفيذ نهج إبرام المجتمعات المحلية لعقود التوريد واتخاذ الترتيبات الفعالة للتنفيذ وهلم جرا. كما سيتضمن البرنامج الإقراضي الجديد مشاركة المؤسسات فيه تدريجيا.

64 - بالإضافة إلى ذلك يمكن للصندوق أن يساند الحكومة في مجالات عديدة لا سيما في: (i) تعميق البعد المتعلق بالجنسين وتوفير فرص العمل غير الزراعي لنساء الريف؛ (ii) استخدام أساليب مبتكرة في تقديم الخدمات المالية الريفية، بما في ذلك تعبئة المدخرات؛ (iii) إنشاء آلية مستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ (iv) تقييد التدخلات السياسية في تعيين موظفي المشروعات؛ (v) تضييق الفجوة الرقمية وزيادة التواصل؛ (vi) الرصد والتقييم القائم على النتائج، بما في ذلك إعداد عمليات المسح الأساسية ووضع آليات متابعة لرصد أثر المشروعات. ويمكن تقديم هذه المساعدات بعد استخدام منح المساعدات التقنية العديدة التي يمولها الصندوق في الإقليم وذلك أساسا من خلال البرنامج الإقليمي لتوحيد استراتيجيات دمج الجنسين في المشروعات التي يمولها الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بقضايا الجنسين، والبرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية فيما يتعلق بالاختيار المناسب والشفاف لموظفي

المشروعات، وبرنامج تدعيم الامكانات الإقليمية في مجال رصد وتقييم مشروعات الحد من الفقر في أمريكا اللاتينية، ومنحة المساعدة التقنية لشبكة فيدأمريكا[5] (FIDAMERICA) فيما يتعلق بالتواصل.

[5] شبكة لها موقع على الإنترنت للمنظمات والمشروعات المتعلقة بفقراء الريف في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

ECUADOR

Land area (km² thousand) 2001 1/	276
Total population (million) 2001 1/	12.88
Population density (people per km²) 2001 1/	47
Local currency	United States dollar (USD)

GNI per capita (USD) 2001 1/	1 080
GDP per capita growth (annual %) 2000 1/	3.7
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	38

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	1.9
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	24
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	24
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	70
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	6.1 a/
Poor as % of total rural population 1/	47.0 a/
Total labour force (million) 2001 1/	5.10
Female labour force as % of total 2001 1/	28
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	115 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	8
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 562
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	27 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	15 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	2 a/
Physicians (per thousand people) 2001 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2001 3/	85
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	0-49
Population using adequate sanitation facilities (%) 2001 3/	86
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2000 1/	8
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	1 045
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	162
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	2 257
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	6
Forest area as % of total land area 2000 1/	38
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	29

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	17 982
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1981-1991	2.2
1991-2001	1.5
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	11
% industry	33
% manufacturing	18
% services	56
Consumption 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	10
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	68
Gross domestic savings (as % of GDP)	22
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	4 495
Merchandise imports 2001 1/	5 299
Balance of merchandise trade	-804
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2001 1/	-2350 a/
after official transfers 2001 1/	-800 a/
Foreign direct investment, net 2001 1/	n/a
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2001 1/	13 909
Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	90
Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	21
Lending interest rate (%) 2001 1/	16
Deposit interest rate (%) 2001 1/	7

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

APPENDIX II

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
Goal			
Further in a sustainable manner territorial development, reinforcing local power, increasing population's incomes and living conditions, contributing to the reduction of poverty conditions	• Poverty headcount indices • Gender development and potentiality indices	• Living Standards Measurement Surveys (LSMS) • Gender Assessments • Poverty Assessments	• External risks in a dollarized economy • Political and social risks
Purpose			
• Strengthen local capacities and those of communities to identify, plan, implement and evaluate integrated development initiatives	• # of local governments strengthened and operating efficiently and effectively	• Municipal government decisions and by-laws	• Coherent decentralization efforts
• Further the development of local initiatives and on and off-farm business development in a rural-urban continuum	• # of initiatives and business plans funded and evaluated successfully	• Business registrations, patents and permits	• Supportive and enabling environment
• Deepen in a sustainable manner provision of financial services including savings mobilization	• # of viable financial intermediaries and introduction of new products	• Balance sheets	• Passage of supportive legislation
• Recognize, recover and systematize local knowledge and cultural representation and establish information services to assist business development.	• Expanded connectivity and increased services	• Communications traffic, cultural events and other supportive information materials	• Adequate telecommunications infrastructure

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Ministry of Agriculture				
National Institute of Farmer Training (INCCA)	• Relative autonomy • Adequate technological base for training • Donor support	• Limited services for small farmers	• Outsourcing of training and extension	• Institutional re-engineering
National Agricultural Research Institute (INIAP)	• Species conservation in highlands and Amazonian region, which can be economically subject to commercial use. • Donor support	• Limited outsourcing of research services	• Expand and consolidate Germoplasm banks	• Institutional re-engineering
Ecuadorian Animal and Plant Health Service (SESA)	• Provides needed support to larger-scale farmers • Donor support	• Weak institutional support	• Providing support for reaching international markets • Reducing levels of post-harvest losses	• Dependency on donor support
Ministry of the Environment	• International donor support in management of protected areas and Andean watersheds • Enhanced environmental protection	• Limited institutional and implementation capacity	• Possibility to influence national policy on the environment • Possibility to contribute to improving living conditions of indigenous groups within protected areas	• Limited enforcement capacity
Ministry of Tourism	• Promotion of community tourism • Furthering ancestral customs and traditions in favour of local indigenous communities	• Lacks major funding	• Marketing of local community products • Community participation and development in furthering local cultures and fostering community tourism initiatives	• Lack of institutional definition and clear mandate

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Ministry of Welfare Rural Development Undersecretariat	• Experience gained in implementation of rural development projects	• Limited institutional and implementation capacities	• Possibility to influence rural development debate	• Politically motivated interventions may limit actions
National Planning Office (ODEPLAN)	• Experience gained in setting planning priorities	• Not an executing agency	• Possibility to further struggle against poverty programmes and projects	• Lack of influence in decision-making and policy formulation
Social Dialogue and Planning Secretariat	• Holding of National Dialogue • Joint establishment by Government and civil society of priorities in: (a) food security; (b) poverty reduction; (c) productivity; (d) international policies and competitiveness; and (e) struggle against corruption	• Dependency on international donor support	• Facilitates adoption of a national agenda for poverty reduction	• Difficulties in transforming policies and suggestions into concrete action plans
Council of Nations and Peoples of Ecuador (CODENPE)	• Strengthens management capacity of indigenous organizations • Includes its vision in development initiatives	• Difficulties in moving communities out of dependency	• Further participate in PRODEPINE II and deepen participation of less represented nations	• Danger of being taken over by political interests
Association of Municipalities (AME)	• Updating of urban cadastral surveys • Provides management modules • Prioritizes local development	• Limited coverage, does not reach small municipalities	• Supporting territorial development, productivity and competitiveness	• Important migratory movements with impact on revenues, and situation of rural women
Consortium of Provincial Councils (CONCOPE)	• Nationwide coverage. • Promotes decentralization and strengthening of member councils	• Possibility to act in a coordinated manner and may constitute a counterpart for development initiatives	• Lack of technical capacity to develop province-wide proposals or to implement them adequately.	• Use of consortium as political tool for regional interests.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Non-Governmental Organizations (NGOs)	• Coordinated efforts through establishment of national and/or thematic networks • Considerable experience in (i) local organizational strengthening; (ii) provision of financial services; (iii) marketing and organic agricultural production; and (iv) provision of technical assistance	• Providing financial and non-financial services in a competitive manner • Supporting implementation of projects in a decentralized manner • Establishing consortia can expand their potential in support of regional projects • Covering for lack of government presence.	• Limited capacity to act as partners and in joint ventures • Limited financial resources • Dependence on outside funding	• Small farmer and indigenous organizations view NGOs as their competitors.

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

Corporate	Regional	Actions in Proposed Country Programme
• Strengthening the capacity of the rural poor and their organizations	• Supporting ethnic native communities and ethnic minorities	• Programme intervention areas with high levels of indigenous and Afro-Ecuadorian populations
	• Eliminating inequalities between sexes in rural areas	• Gender mainstreaming and provision of assistance in obtaining legal documents, land-titling, support for small-scale enterprises, technical assistance, financial services and rural employment
	• Protecting and strengthening social capital	• Training and capacity-building for community contracting and decision-making
• Ensuring equitable access to productive natural resources and technologies	• Providing access to land and property rights	• Assistance in regularizing land tenure, cadastral surveys and registration
	• Developing technologies suitable for small farmers and entrepreneurs	• Assistance for contracting required technologies in the open market and participation in other technology-generation demand-driven initiatives funded by other donors
• Increasing access to financial services and markets	• Providing innovative rural financial services	• Technical assistance for financial intermediaries • Support for establishing community banks
	• Developing microenterprises and expanding the rural labour markets	• Technical assistance and funding for on and off-farm initiatives

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor	Programme/Project	Coverage	Status	Synergy
IBRD	• Indigenous and Afro-Ecuadorian People's Development Project (PRODEPINE)	• National	• Closed	• High
	• Poverty Reduction and Local Rural Development Project (PROLOCAL)	• National	• Ongoing	• Moderate
	• Integrated Information Systems (SICA)	• National	• Ongoing	• Moderate
	• Modernization of Agricultural Services. (PROMSA)	• National	• Ongoing	• Moderate
	• PRODEPINE II	• National	• Being prepared	• High
	• Rural roads	• National	• Being prepared	• Moderate
	• Agricultural Productivity and Sustainability	• National	• In pipeline	• High
	• Financial Services for the Poor	• National	• In pipeline	• High
	• Natural Resource Management			
IDB	• Modernization of Agricultural Services (PROMSA)	• National	• Ongoing	• Moderate
	• Land regularization and titling		• Ongoing	• Moderate
	• Consolidation of PROMSA	• National	• In pipeline	• Moderate
	• Competitiveness and struggle against poverty		• In pipeline	• High
	• Irrigation management	• National	• In pipeline	• Moderate
	• Rural associations		• In pipeline	• High

Donor	Programme/Project	Coverage	Status	Synergy
UNDP	• Business Development Agencies (ADE) • GEF Small Grants Programme	• National • National	• Ongoing • Ongoing	• Moderate
UNICEF	• Andean Subregional Struggle Against Poverty Programme (PROANDES III)	• National	• Ongoing	• Moderate
EU	• Food Security Programme • Conservation of Andean Natural Forests	• National • *Sierra*	• Ongoing • Ongoing	• High • Moderate
Belgium	• Rural financial services	• National	• Ongoing	• High
Canada	• Frontier and central territorial Development	• Northern, central and southern Ecuador	• Ongoing	• High
Denmark	• Institutional strengthening to promote indigenous rights	• Amazonian region	• Ongoing	• Moderate
Germany	• Agricultural research • Forestry in the Economic Reconversion Centre (CREA) area • Sustainable management of natural resources (GESOREN) • Management of natural resources and environmental policy advice • Community forestry management in Esmeraldas • Watershed management programme • Decentralization support and development strategies • Municipal government strengthening	• National • Southern *Sierra* • National • National • *Costa* • *Sierra* • *Sierra* • National	• Ongoing • Ongoing • Ongoing • Ongoing • Ongoing • Ongoing • Ongoing • Ongoing	• Low • Low • High • Low • Low • Moderate • High • High

8

Donor	Programme/Project	Coverage	Status	Synergy
Italy	• Promotion of rural financial services	• National	• Ongoing	• High
Netherlands	• Strengthening of the Ministry of the Environment in management of protected areas system (SNAP)	• National	• Ongoing	• Moderate
	• Green vigilance project	• National	• Ongoing	• Low
	• Community and local conservation of biological diversity	• Amazonian region	• Ongoing	• Moderate
	• Integrated management of tropical dry forests in Loja	• *Sierra*	• Ongoing	• Low
	• Peasant forestry development in the Andes Phase II	• *Sierra*	• Ongoing	• High
Spain	• Ecuador- Peru Border project • Municipal development support	• Southern *Sierra* and Amazonian regions	• Ongoing	• Low
Switzerland	• Strengthening credit and savings services	• National	• Ongoing	• High
	• Training in natural resource management (CAMAREN)	• *Sierra*	• Ongoing	• Moderate
	• Management of native Andean Forests (PROBONA (Phase V)	• *Sierra*	• Ongoing	• Moderate

APPENDIX VI

PARTICIPATORY CONSULTATIONS

In designing this COSOP, civil society organizations, beneficiary associations and municipalities were consulted, and actively participated in the exercise, as follows:

Beneficiaries:
Consejo de Oroganizaciones Afroecuatorianas (CODAE)
Consejo de Nacionalidades y Pueblos del Ecuador (CODENPE)
Confederación de Nacionalidades Indígenas del Ecuador (CONFENIAE)
Federación de Desarrollo Campesino de Pastaza (FEDECAP)
Allí Causa – Movimiento Indígena y Campesino (AC)
Corporación de Organizaciones Indígenas de Pilahuin (COCAP)
Federación Provincial de Trabajadores Campesinos de Cotopaxi.

Municipalities:
Consejo Provincia de Loja
Consejo Provincial de Zamora-Cinchipe
Consorcio de Consejos Provinciales del Ecuador
Asociación de Municipios del Ecuador

Non-Governmental Organizations
Ayuda en Acción
Red Financiera Rural
Instituto de Ecología y Desarrollo de las Comunidades Andinas (IEDECA)
Unità e Cooperazione per lo Sviluppo dei Popoli (UCODEP)
FORMRENA
CIPS
Cámara Artesanal de Tungurahua
Asociación de Productores Campesinos de Babahoyo
Fundación de Acción Solidaria
Formación y Capacitación de la Mujer